

محضر اجتماع الهيئة العامة غير العادية

للشركة المتحدة للتأمين المساهمة المغلقة العامة

والمعقدة بتاريخ 2023/04/30 في دمشق - فندق الشيراتون - قاعة أمية

بناءً على الدعوة الموجهة من مجلس إدارة الشركة المتحدة للتأمين ش.م.ع. - سورية إلى مساهميها.
وبناءً على الكتاب الموجه إلى هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية رقم 99/ م ع /13/ 123 تاريخ 2023/04/10،
وبناءً على الكتاب الموجه إلى هيئة الإشراف على التأمين رقم 15/ص ر م /123 تاريخ 2023/04/10،
وبناءً على الكتاب الموجه إلى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك رقم 17/ص ر م /123 تاريخ 2023/04/10،
والمتضمنة إبلاغهم موعد الدعوة.

وبعد نشر الدعوة والميزانية الختامية لمرتين في صحيفتين يوميتين الكترونيتين (الثورة والبعث):

- تاريخ 2023/04/12 (العدد 837 من صحيفة البعث والعدد 843 من صحيفة الثورة)،
- تاريخ 2023/04/13 (العدد 838 من صحيفة البعث)،
- تاريخ 2023/04/14 (العدد 845 من صحيفة الثورة)،

فقد انعقدت الهيئة العامة غير العادية في تمام الساعة الثانية من ظهيرة يوم الأحد الموافق لـ 2023/04/30 وذلك للبحث في جدول الأعمال والمبلغ أصولاً.

حضر هذا الاجتماع ممثلة هيئة الإشراف على التأمين السيدة عبير ميخائل بموجب كتاب التكليف رقم 475/ص تاريخ 2023/04/30. والدكتور رافد محمد مدير عام هيئة الإشراف على التأمين.

كما حضر ممثلو وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك السيد نعيم عنتر والسيد مصطفى اسماعيل بموجب كتاب التكليف رقم 2508/ تاريخ 2023/04/30.

كما حضر هذا الاجتماع ممثلو هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية الأنسة شذى حمندوش والسيدة مانيا بريك بموجب كتاب التكليف رقم 587/ص - م - إ تاريخ 2023/04/24.

كما حضر هذا الاجتماع أعضاء مجلس الإدارة التالية أسماؤهم:

- 1- السيد مروان عفاكي / رئيس مجلس الإدارة.
- 2- الدكتور عمار ناصر أغا / نائب رئيس مجلس الإدارة.
- 3- السيد عبيد الخوري / عضو مجلس الإدارة ممثل التجارة المتحدة للتأمين ش.م.ع.
- 4- السيد جود جويد / عضو مجلس الإدارة.



٢٠٢٢

صورة طبق الأصل



www.uic.com.sy • info@uic.com.sy

+963 3 5046 حمص
+963 5 5046 دير الزور
+963 1 5851863 عدرا
+963 5 232010 الرهسة
+963 15 226022 درعا

+963 21 5046
+963 41 5046
+963 43 5046
+963 33 5046
+963 16 5046

الإدارة العامة
دمشق أبو رمانة ، مدخل قصر الضيافة
جانب فندق داماروز
هاتف +963 11 5046
+963 11 3330241

5- السيد شادي ديار بكرلي / عضو مجلس الإدارة ممثل بنك بيمو السعودي الفرنسي.

وقد اعتذر عن الحضور بداعي السفر، من أعضاء مجلس الإدارة السيدة هيا والي / عضو مجلس الإدارة، بكتابها الوارد في 2023/04/12، وقد فوضت السيد مروان عفاكي رئيس مجلس الإدارة للحضور عنها. والسيد جميل أسعد دون عذر.

كما حضر المستشار القانوني والاقتصادي لمجلس الإدارة الدكتور ادوار خولي.

وحضر المدير العام التنفيذي السيد مالك شفيق البطرس.

وقد حضر عدد من المساهمين يحملون /23,546,336/ سهماً أصالةً ووكالةً أي بما يعادل نسبة 87,21% من كامل أسهم الشركة. وتمت المصادقة على ذلك من رئاسة المجلس ومر اقبى التصويت على ورقة الحضور وتم حفظها أصولاً.

وحيث أن شروط انعقاد الاجتماع قد توافرت من حيث إصدار الدعوة ونشرها ونشر الميزانية قبل خمسة عشر يوماً من تاريخ انعقاد الجلسة، وحضور مساهمين يملكون غالبية الأسهم، كما حضرت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وهيئة الإشراف على التأمين وهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بواسطة ممثلهم، فاكتمل الاجتماع الصفة القانونية لانعقاده، وعليه فقد أعلن رئيس مجلس إدارة الشركة – رئيس الجلسة - قانونية الاجتماع.

وفي ضوء ذلك بدأت الهيئة العامة غير العادية أعمالها برئاسة السيد مروان عفاكي رئيس مجلس الإدارة استناداً إلى المادة /181/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /29/ لعام 2011 وتمت تسمية المحامية رهن الرفاعي لتدوين وقائع الجلسة، كما تم انتخاب الدكتور عمر الحسيني، والدكتور وليد الأحمر كمرابي تصويت سناً لأحكام المادة 1/182 من قانون الشركات.

تلا رئيس مجلس الإدارة جدول الأعمال المعتمد وانتقل لمناقشة بنوده كما يلي:

1- تلاوة تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة خلال السنة المالية 2022 ومناقشة خطة العمل للسنة الجارية 2023 والمصادقة عليها:

تلا رئيس مجلس الإدارة تقرير المجلس المتضمن النقاط التالية:

رحب رئيس مجلس الإدارة في كلمته بالسادة المساهمين الحاضرين، وأضاف: بينما كانت شركتنا تُراكم جهود وبرامج التطور لديها كانت الأرقام تتراكم بطريقة تصاعديّة معلنة نجاحها في تصدر سوق التأمين في سورية.

وأكد على أن النجاح يأتي من الداخل الذي يعمل فيه الجميع بانسجام وبقلب واحد وكخليفة نحل استناداً لقاعدة أساسية "رضا العميل يبدأ مع كل موظف" وللعام الثاني على التوالي تحقق الشركة المتحدة للتأمين المرتبة الأولى بالأرباح وحجم الأقساط المكتتبة.

بلغت الحصة السوقية للشركة 21,31% من إجمالي إنتاج السوق، وبحصة سوقية وصلت إلى 21,68% من إجمالي إنتاج السوق بعد استثناء تأمين السيارات الإلزامي.

كما بيّن بأن الشركة المتحدة للتأمين دأبت وعلى مدى سنوات طويلة جُلها كان خلال الأزمة على إدارة عملية النمو بحكمة وثقة تحت شعار/ الاستمرار مع النجاح هو الهدف/، فالعمل الدؤوب ما بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والإدراك السليم لاحتياجات السوق السورية جعل من المتحدة للتأمين ملاذاً للثقة والأمان، لذلك كان أهم ما فعلناه تجنب المنافسة السعرية لصالح تأمين خدمات مميزة باحترافية عالية.



- وأكد على أن الابتكار هو أساس عملنا كفريق ونجحنا في تبني فكرة العمل غير التقليدي والذي يقوم على صياغة منتجات تأمينية جديدة وتحول المنتجات المعقدة إلى خدمات بسيطة قادرة على إرضاء العملاء وتلبية احتياجاتهم ، وتمكنا من التحسين المستمر في خدماتنا ومراعاة المتغيرات من خلال رصد السوق وتلمس مزاجه تجاه التأمين كحاجة وليس كترف أو إلزام خاصة في الظروف الصعبة ، فلم تكن الأزمة فقط هي العامل الذي كان علينا أخذه بعين الاعتبار بل أضيف إليه وباء كورونا والحرب الأوكرانية وتأثيرهما على السوق السورية ، وتذبذب سعر الصرف وكل ذلك مع وجود عقوبات طالقت قطاع التأمين فمنعت عنه الإعادة الخارجية ، ونحن اليوم أمام كارثة الزلزال وكلها متغيرات يتوجب التعامل معها بسرعة وتبصر.

- وأشار إلى أن الأزمات بالمبدأ يمكن تحويلها إلى فرص للتأمين ، والأهم القدرة على مقاربتها بديارية فائقة عبر عقود التأمين المناسبة ، فقد أظهرت الشركة المتحدة للتأمين قدرة استثنائية على التعامل مع ملف الإعادة عبر حلول محلية وأحياناً خارجية ولكن بطريقة احترافية مكنتها من تجنب تأثير العقوبات قدر الإمكان.

- كما تحدث عن البناء الجديد للشركة: حيث أنجزنا المرحلة الأولى منه بنجاح وحالياً بدأنا بالمرحلة الثانية وهي مرحلة الإكساء وتمكنت الشركة من تكوين محفظة استثمارية متوازنة في سوق دمشق للأوراق المالية وحققنا أرباحاً مميزة ، كما قامت الشركة بشراء عقار مميز كاستثمار عقاري للحفاظ على قيمة أموال الشركة ، وأن الاستثمار الأهم هو الاستثمار في العامل البشري الذي كان دائماً من أولوياتنا إيماناً منا بأن الكادر الوظيفي يعتبر من أهم أصول الشركة.

- كما أشار إلى أن المتحدة للتأمين تتمتع بالقدر الكافي من الحكمة والخبرة والإرادة والرؤية وتتطلع دائماً نحو المستقبل بكثير من الثقة وتحول الظروف الصعبة إلى فرص للعمل والنجاح من خلال رصد متغيرات السوق المحلية من قبل فريق من الخبراء الذي يمكننا من امتلاك ناصية المعرفة بهذا السوق وصياغة منتجات ملائمة وبشكل لا يجعل التأمين عبئاً بل سناً.

وعمدت الشركة فوراً ودون إبطاء إلى احتواء عملائها وموظفيها في المحافظات المنكوبة نتيجة الزلزال وقمنا بمساندتهم إلى جانب الأطمئنان على الفروع والكشف الهندسي عليها.

- وفي الختام شكر كل من ساهم في نجاح الشركة المتحدة للتأمين ولكل موظف التزم بمعايير العمل ، وللإدارة التي عملت لتكون الشركة في المقدمة ولمجلس الإدارة الذي آمن بأننا سنكون بالمقدمة في أصعب الظروف.

• تم عرض خطة العمل للسنة الجارية 2023 من قبل المدير العام السيد مالك شفيق البطرس وأشار إلى أن النتائج المميزة في عام 2022 لم يكن سببها الوحيد هو أعمال تلك السنة رغم أهميتها ونتائجها الرائعة ، بل كان لنتائج الأعوام السابقة عام 2021 و2020 تأثير أسامي في ذلك.

وقد أكد أن ما تم ذكره في الهيئات العامة السابقة عند وضع خطط العمل بأن إدارة الشركة عندما تضع خطة عملها للسنة القادمة تأخذ بعين الاعتبار ويحد أدنى عامين إضافيين ، بحيث تكون خطة العمل لثلاث سنوات وهذا ما يعطي خططها السنوية ترابط بالفكر ومنهج العمل ، وهذا المنظور الاستراتيجي بخطط العمل أمن لإدارة الشركة رؤية مستقبلية لمعظم الأمور كونت لدينا إدراك ومعرفة تدعم عملنا في السنوات التالية.

وأشار إلى أنه رغم المعوقات والصعوبات التي مرت بها البلاد في السنوات السابقة وخاصة السنوات الثلاثة الماضية والتي من خلالها اشتدت الأزمة الاقتصادية وأثرت بشكل واضح على الاقتصاد السوري وعلى قطاع التأمين ، وذلك بسبب الحصار الظالم والعقوبات الجائرة وتقلبات سعر الصرف والتضخم الحاصل مؤخراً ، وفي هذه الفترة لاحظ الجميع أن معظم الشركات أصبحت تعمل وتسعى



و بالحد الأقصى لتحافظ على بقائها، إلا أن الشركة المتحدة للتأمين كان ومازال لديها ايمان بالاستمرار والنجاح والنمو والتطور رغم جميع هذه الظروف وكان ذلك واضحاً في نتائج عام 2022، إن هذا الإيمان لم يكن مبنياً على وهم بل كان مستنداً إلى القدرة والإمكانية بسبب امتلاكها لكل أدوات النجاح بالإضافة إلى الإرادة و الرغبة بالنجاح و التطور.

وأشار إلى الأرباح التشغيلية في عام 2022 والمتحققة بنسب عالية جداً، مؤكداً أن النمو لم يكن فقط في حجم أقساط التأمين وإنما انعكس بشكل إيجابي على الأرباح التشغيلية وذلك بسبب السياسة الاكتتابية الحذرة والناجحة التي اتبعتها الشركة خلال السنوات السابقة وبالأخص 2022، وأشار إلى أنه من الواضح للجميع أن السنوات السابقة تشير دوماً إلى تطور ونمو بحجم الأقساط المكتتبه ويقابلها تطور ونمو بحجم الأرباح التشغيلية.

وتميز عام 2022 بقدرة الشركة على توسيع قنواتها الاستثمارية وتنميتها، حيث استطاعت خلال هذا العام من تطوير حجم المحفظة في سوق دمشق للأوراق المالية والتي حققت أرباح مميزة هذا العام وتعتبر حالياً محفظة الشركة في السوق المالي هي الأكبر من بين جميع شركات سوق التأمين السوري حيث بلغت القيمة السوقية للمحفظة كما في نهاية العام 7,2 مليار ليرة سورية، كما استطاعت الشركة أيضاً شراء عقار مميز في وسط العاصمة دمشق بالإضافة للعمل المستمر على إعادة تأهيل المقر الجديد للإدارة العامة في منطقة المزة، و المميز في جميع هذه الاستثمارات أنها تمت من خلال الربح التشغيلي الذي تحققه الشركة من أعمالها و نشاطها التأميني.

تم وضع خطة العمل لعام 2023 على أسس موازنة تقديرية مدروسة ومتفائلة، وهذه الخطة هي استمرارية لما تم تحقيقه في الأعوام السابقة وهي جزء من تصور ورؤية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للأعوام الثلاثة القادمة وأهم النقاط التي سيتم العمل عليها:

- القسم الفني:

- 1- ضرورة الاستمرار في عملية إعادة تقييم مبالغ التأمين عند تجديد وثيقة التأمين لرفع مبلغ التأمين بما يتناسب مع التضخم الحاصل.
 - 2- تعديل أسعار التأمين الصحي بما يتوافق ويتناسب مع الزيادة في كلفة معالجة المطالبات.
 - 3- العمل على ترتيب أفضل اتفاقيات إعادة التأمين، والمحافظة على العلاقة المميزة التي تربطنا مع معيدي التأمين.
 - 4- دعم محافظ الشركة بالأعمال المباشرة من خلال جميع القنوات المتاحة.
 - 5- تعزيز العلاقة مع وسطاء التأمين العاملين في السوق السوري والمتوافقين مع سياسة الشركة الاكتتابية.
 - 6- الاهتمام بشكل أكبر ومتابعة أكثر لأعمال فروع الشركة للحصول على أكبر إنتاجية ممكنة.
 - 7- الدراسة المستمرة لمتطلبات واحتياجات سوق التأمين لتقديم حلول ومنتجات تأمينية جديدة.
 - 8- زيادة الضبط في عمليات تسوية المطالبات في جميع أنواع التأمين.
- الموارد البشرية:

حرصت الشركة في عام 2022 على توفير برامج دراسية وإقامة ندوات لها علاقة بالعمل التأميني وتنمية قدرات الموظفين المهنية والاحترافية في العمل، وعليه سيتم متابعة العمل باتجاه التطوير المهني لكافة كوادر الشركة خلال العام 2023 وسيتم المشاركة في جميع الدورات التدريبية التي تقيمها هيئة الإشراف والاتحاد السوري لشركات التأمين. كما سيتم العمل خلال العام القادم على إقامة برنامج تدريب واسع لجميع موظفي الفروع الفنيين وبمشاركة مدراء الفروع أيضاً.



- الشؤون الإدارية والعلاقات العامة:

في ظل التضخم المستمر الذي نعيشه والذي ينعكس على مصاريف الشركة تم وضع خطة مدروسة لضبط وترشيد النفقات مع المحافظة على صورة الشركة.

العمل على تأمين وتلبية جميع المتطلبات الضرورية للشركة لضمان استمرارية عملها، والحفاظ على جميع أصول الشركة والعمل على تطويرها، حيث انتهت الشركة العام الماضي من تحديث جميع مجموعات التوليد في الإدارة وجميع الفروع، وتم إجراء تحديث أولي لمنظومة العمل بالدائرة المعلوماتية وسيتم في العام القادم متابعة التحديث.

فيما يخص العلاقات العامة:

سيتم دراسة أي مشاركة بشكل أدق بحيث تقتصر المشاركات على الفعاليات التي تعود بالنفع على أعمال الشركة. والمشاركة بالفعاليات التي توصي بها هيئة الإشراف على التأمين والتي تتم أيضاً تحت مظلة الاتحاد السوري لشركات التأمين، كما ستستمر الشركة بممارسة دورها الإيجابي وبنفس السياسة المتبعة في السنوات السابقة.

- القسم القانوني:

استمرار المتابعة بدراسة ملفات الدعاوي وتقديم الاستشارة القانونية للقسم الفني ليتمكن من إجراء التسويات الودية لمعظم الدعاوي القضائية.

متابعة نتائج قرار رفع حدود التعويض في التأمين الإلزامي مع ثبات الأقساط الصادر في 2020/10/4 ووضع القسم الفني بصورة النتائج بشكل دوري ليتمكن الأخير من دراسة نسبة الخسارة المتغيرة.

متابعة أداء محامي الشركة بشكل دوري ومستمر وتقديم تقارير ربعية للإدارة التنفيذية وللمستشار القانوني بغاية الاطلاع على أداء المحامين وواقع سير الدعاوي القضائية.

تحديث مبالغ الاحتياطيات الفنية العائدة للدعاوي القضائية لتبقى الشركة دائماً محتاطة لجميع المسؤوليات.

تقديم الدعم والاستشارة القانونية لجميع أقسام الشركة.

- الفروع:

جميع الفروع حققت أرباحاً تشغيلية واستطاعت حمل مصاريفها الإدارية ليكون صافي الربح المحقق للفرع يدعم صافي دخل الإدارة العامة للشركة، وفي عام 2023 سيتم العمل على تنشيط عمل جميع الفروع.

سيتم متابعة عمل الفروع بشكل مستمر وسيتم عقد اجتماعات دورية مع مدراء الفروع وخاصة كل ربع ليتم مناقشة النتائج ومقارنته بالموازنة والخطة الموضوعية لكل فرع.

تقديم الدعم المطلوب وعلى جميع الصعد ومناقشة ذلك عند اعتماد موازنة كل فرع لعام 2023.

بالنهاية فإن خطة العمل الموضوعية لعام 2023 تهدف بشكل أساسي لتحقيق هدفين رئيسيين:



1- تقديم أفضل خدمات التأمين لجميع فئات المجتمع وبأعلى مستوى من المهنية مع الحفاظ على مكانة الشركة في السوق السوري، والعمل على كسب ثقة جميع حملة الوثائق.

2- تحقيق إيرادات فنية وغير فنية قادرة على حمل جميع المصاريف الإدارية والعمومية وتحقيق ربح صافي عالٍ.

تقدم الدكتور وليد الأحمر بمداخلة:

حيث أشار إلى أن الشركة المتحدة للتأمين هي الأولى بتحقيق صافي الأقساط والأرباح الفنية وكما هو ملاحظ تنوع المحفظة التأمينية في الشركة، والشركة المتحدة سيكون رأسمالها أكبر رأسمال لشركات التأمين وهذا النجاح عائد إلى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، فالشركة المتحدة للتأمين تتميز بتوزيع نسبة الربح سنوياً وهو ما يميزها عن باقي الشركات.

وتقدم الدكتور عمر الحسيني بالمداخلة التالية:

من خلال النتائج التي تم عرضها عن الشركة المتحدة للتأمين تكتب قصة نجاح غير مسبوقه فتوزيع أرباح بنسبة 133,3333 % كأهم مجانية هو دليل على أن النتائج المحققة يوجد بها توازن كبير رغم الظروف التي تمر بها البلاد، وشكر رئيس مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على الجهود المبذولة واهتمامهم بالمساهمين وحرصهم على الشفافية وثقتهم بالمستقبل.

وتقدم الدكتور رافد محمد مدير عام هيئة الإشراف على التأمين بالمداخلة التالية:

يهمّ دائماً المساهمين ومجالس إدارة الشركات أن تكون الهيئة قريبة من خلال الهيئات العامة للشركات أو من خلال التواصل المباشر بشكل شهري أو أسبوعي من خلال مجالس إدارتها.

وحضوري اليوم هو الأول منذ ثلاث سنوات لرؤية التطور ومدى تحقيق الشركات لأهداف المساهمين والمؤمن لهم، ودعم للمكونات القوية بسوق التأمين ونهج العمل الذي تم إعلانه من الهيئة من ثلاث سنوات وما سبق ولا نقبل بوجود مكون ضعيف في قطاع التأمين السوري.

وهذا لا يعني وجود مكون ضعيف هو خروجه من سوق التأمين بل على العكس هو تقوية أي مكون ضعيف فالمكون القوي يرفع الآخرين، والشركة المتحدة هي مكون قوي والهيئة تبذل جميع الجهود الممكنة لمساعدة المكون الضعيف ولا يعني للهيئة المكون الذي يريد البقاء على قيد الحياة لحين الانتهاء من الأزمة، فالهيئة تريد مكون يتحدى ويقاوم وينتقل من المقاومة إلى ثقافة القوة ويحول الأزمات إلى فرص، فبكل أزمة أو حرب يوجد فرص رغم المآسي والألم وقطاع التأمين ملامس بشكل دقيق لكافة فئات وشرائح المجتمع والاقتصاد السوري.

وكان من أولويات الهيئة في السنوات السابقة العمل على قطاع التأمين الصحي وعلى مجمعات الإعادة والتي بدورها قادرة على تأمين منشآت اقتصادية أكبر وعلى التأمين الزراعي وعلى تأمين أخطاء المهن الطبية.

وأشار إلى أن الهيئة لا يكون تركيزها على الأقساط وإنما على الأرباح الفنية وعلى عدد عقود التأمين من أجل توسع نظام التأمين ووصول الخدمة التأمينية لشريحة أكبر.

فالشركة المتحدة هي الأولى بالأقساط ولكن الأهم من ذلك هي الأولى بالأرباح الفنية والخدمة ونمو عقود التأمين.



أما بالنسبة لتوزيع المحفظة الاستثمارية فالجهود المبذولة مع سوق الأوراق المالية وشركات الوساطة باتجاه إخراج الأموال من الودائع المصرفية إلى استثمارات أكثر جدوى في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وأفاد بأن الهيئة قد تكون قاسية في قرارات أصدرتها خلال الثلاث سنوات السابقة فيما يتعلق بتنظيم العمل التأميني فنياً وكان آخرها تحديد الحد الأدنى لأسعار التأمين الصحي وهذا كان لمصلحة شركات التأمين ومصلحة المؤمن له لتقديم الخدمة اللازمة والوفاء بالالتزامات.

كما نوه إلى نقطة سلبية وهي أن من أهم الشركاء الاستراتيجيين للشركة المتحدة هو بنك بيمو السعودي الفرنسي وهو أكبر بنك من البنوك السورية الخاصة ولا يوجد أي تعاون تأميني معه علماً أن لديه أربعة عقود تأمينية كبيرة (صحي - سيارات - ممتلكات - الغطاء المصرفي الشامل) وجميعهم خارج الشركة المتحدة وهذا اللوم يعود على بنك بيمو أولاً ومن ثم الشركة المتحدة فتصوروا أن كل النتائج الإيجابية الكبيرة التي حققتها الشركة المتحدة كيف ستكون لو أن بنك بيمو كان يدعم الشركة.

وفي الختام إن وجود الهيئة اليوم هو حافز للاستمرار وحافز لجميع الشركات أن تكون كالمتحدة وأفضل، وبنبارك للشركة بأكبر رأسمال في سوق التأمين السورية.

تقدم السيد محمد أيمن قوصرة بسؤال أن بنك بيمو السعودي الفرنسي هو أكبر مساهم لماذا لم يتم الحصول على عقود تأمين من الشركة المتحدة فالعمل المبذول والرؤية الفنية والخطط بالعمل ورفع سوية الموارد البشرية لأعلى مستوى والكفاءات الموجودة في الشركة وكل هذه الإمكانيات وهو الشرك الأهم ولم يتم الحصول على تأمين من قبله؟

أجاب السيد المدير العام:

في عقود التأمين صاحب القرار بإبرام العقد هو طالب التأمين فالقرار بالأساس يعود لصاحب المصلحة التأمينية فتوسع الشركة بأعمالها يعكس ثقة طالبي التأمين بالمتحدة فمعظم البنوك في سورية تتعامل مع المتحدة للتأمين ونحن نتمنى أن يكون حجم الأعمال أوسع فذلك لمصلحة الشركة المتحدة ومصلحة بنك بيمو وبيدنا ممدودة لتقديم أفضل خدمة تأمينية ونحن سعيينا ونسعى دائماً أن يكون هناك تعامل مع بنك بيمو.

❖ تم طرح البند الأول على الهيئة العامة للتصويت بمجمله وتمت المصادقة عليه بالإجماع.

2- تلاوة تقرير مدقق حسابات الشركة عن السنة المالية 2022 والمصادقة عليه:

تم الاستماع إلى تقرير مدقق الحسابات السادة شركة الدار والذي جاء مستوفياً لموجباته مظهراً عدالة الحسابات ومدى التزام الشركة بتطبيق أنظمة وتعليمات هيئة الإشراف على التأمين وهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وخصوصاً المتعلقة منها بالبيانات المالية، كما أكد أن الشركة تحتفظ بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية، وأن البيانات المالية المرفقة متفقة معها ويوصي بالمصادقة عليها.

❖ ولدى طرحه على الهيئة العامة للتصويت فقد تمت المصادقة عليه بالإجماع.



3- مناقشة البيانات المالية الختامية كما في 2022/12/31 والمصادقة عليها:

- بلغ مجموع الموجودات /31,299,123,815 ليرة سورية، مجموع المطلوبات /12,200,448,277 ليرة سورية، حقوق الملكية /19,098,675,538 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2022.
- بلغ إجمالي الأقساط لعام 2022 مبلغاً وقدره /14,211,369,882 ليرة سورية مقارنةً بمبلغ /11,309,733,212 ليرة سورية في عام 2021، ارتفاع بقيمة /2,901,636,670 ليرة سورية بنسبة (25.66%).
- حقق النشاط التأميني بعد تحميل حساباته بالاحتياطيات والأعباء الأخرى دخلاً وقدره /6,243,174,177 ليرة سورية، مقارنةً بمبلغ /2,366,424,909 ليرة سورية للعام 2021.
- بلغ عائد الاستثمار خلال عام 2022 مبلغ /656,747,830 ليرة سورية، مقارنةً بمبلغ /196,868,397 ليرة سورية لعام 2021.
- حققت الشركة ربحاً صافياً بعد استثناء فروقات أسعار الصرف غير المحققة للعام 2022 مبلغاً وقدره /4,110,866,692 ليرة سورية، مقارنةً بمبلغ /429,490,414 ليرة سورية لعام 2021.
- بلغت الأرباح المحققة من تغيرات أسعار الصرف كما في 2022/12/31 والمحولة من مكاسب غير محققة متراكمة ناتجة عن تغيرات أسعار الصرف (حقوق المساهمين) /29,397,300 ل.س، وتم الاعتراف بها مباشرة في قائمة التغيرات في حقوق المساهمين ضمن الأرباح المدورة، مقارنةً بمبلغ /262,788,812 ل.س للأرباح المحولة نهاية العام 2021.

وتم فتح باب المناقشة حول ما سبق كما يلي:

- تقدم السيد المساهم محمد أيمن قوصرة بمدخلة تضمنت ما يلي:

ما هو التوقع بنمو الأقساط التأمينية؟

وتقدم السيد المدير العام بالإجابة: إن الحد الأدنى للنمو هو 20% على حجم الأقساط المكتتبه في عام 2022، وذلك في حال استمرار إصدار وثائق تأمين السفر المرتبطة بمجموعات السياحة الدينية والتي تشكل جزء مهم وكبير من أقساط عام 2022 والله ولي التوفيق.

- تقدمت الأنسة عبير ميخائل ممثلة هيئة الاشراف على التأمين بالمداخلة التالية:

ملخص عن أعمال الشركة المتحدة للتأمين لعام 2022: حيث بلغت مجموع الأقساط في الشركة المتحدة 14 مليار بنسبة نمو 26% موزعة كما يلي 35% تأمين السفر و35% التأمين الصحي و30% لباقي الفروع وبذلك تكون الشركة المتحدة للتأمين حازت على المرتبة الأولى من حيث الأقساط بالنسبة للشركات الخاصة ولكن توصي الهيئة بتعزيز باقي فروع التأمين أسوة بالتأمين الصحي والسفر. كانت نسبة الإعادة للشركة 16% وكان أغلبها في فرع تأمين الحريق وكانت المطالبات المدفوعة 4,4 مليار معظمها في التأمين الصحي والسفر.

وحقق فرع تأمين السيارات الشامل ربحاً وقدره 551 مليون، وبلغ الربح الصافي لعام 2022: 5,5 مليار وبلغت فروق أسعار الصرف 1,3 مليار وبذلك يكون الربح بعد طرح فروق أسعار الصرف 4,110 مليار والربح القابل للتوزيع 3,8 مليار، وطرحت الشركة المتحدة زيادة رأس المال عن طريق أسهم مجانية من خلال الربح بقيمة 3,6 مليار بنسبة 133,3333% من رأس المال.

يوجد لدى الشركة سياسة استثمارية جيدة عبارة عن ودائع بقيمة 15 مليار وأسهم بقيمة 7.2 مليار.

وتوصي الهيئة بتعزيز استثمارات الشركة أكثر لتحقيق أكبر عائد لها.



وشكر رئيس مجلس الإدارة هيئة الإشراف على التأمين، وفريق العمل لجهودهم بتطوير سوق التأمين السوري والإشراف عليه وخص بذلك الدكتور رافد محمد مدير عام هيئة الإشراف على التأمين لحضوره المميز اليوم وللجهود الكبيرة التي يبذلها لتطوير قطاع التأمين السوري.

❖ وعليه فقد تمّ طرح البند الثالث على الهيئة العامة للتصويت وتمّت المصادقة عليه بالإجماع.

4- إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة عن دورة أعمال 2022:

❖ طرح البند الرابع على الهيئة العامة للتصويت المتضمن إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، فجزت المصادقة عليه من قبل الهيئة العامة بالإجماع.

5- تسمية مدققي الحسابات للعام الجاري 2023 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم:

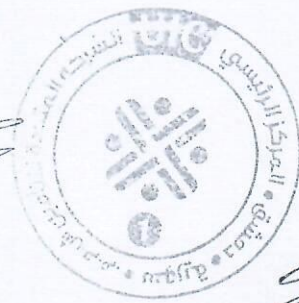
تمّ عرض هذا البند من قبل رئيس مجلس الإدارة وقال: تم في جلسة سابقة لمجلس الإدارة الاطلاع على العروض المقدمة من قبل مدققي الحسابات للعام الجاري 2023، وبناء عليه يقترح مجلس الإدارة انتخاب السادة (الدار للتدقيق والاستشارات) مدققاً لحسابات الشركة للعام الجاري 2023 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.

❖ تمّ طرح البند الخامس على الهيئة العامة للتصويت وتمّت المصادقة عليه بالإجماع.

6- عرض اقتراح مجلس الإدارة في توزيع الأرباح بنسبة 133,333% من رأس المال كأسهم لزيادة رأسمال الشركة وأخذ الموافقة على ذلك وتعديل النظام الأساسي للشركة بناءً عليه:

- تلي من قبل السيدة معاون المدير العام للشؤون المالية وشرح هذا البند / بلغت أرباح العام 2022 القابلة للتوزيع بعد خصم مكافآت مجلس الإدارة / 3,613,418,756 / ل.س .
- يبلغ رأسمال الشركة كما في تاريخه 2,700,000,000 ل.س
- المقترح: استخدام مبلغ / 3,600,000,000 / ل.س بتوزيع أسهم مجانية لزيادة رأس المال بنسبة 133.333% ليصبح رأسمال الشركة / 6,300,000,000 / ل.س، ويتبقى مبلغ / 13,418,756 / يضاف إلى الاحتياطي الاختياري.

الأرباح المدورة كما في بيان الوضع المالي	3,818,513,032
يخصم مكافآت مجلس الإدارة	(205,094,276)
الربح القابل للتوزيع من عام 2022	3,613,418,756
توزيع أسهم مجانية لزيادة رأس المال من 2.7 مليار الى 6.3 مليار	3,600,000,000



❖ تمّ طرح البند السادس على الهيئة العامة للتصويت وتمّت المصادقة عليه من قبل الهيئة العامة بالإجماع حسب ما هو مقترح من قبل مجلس الإدارة والموافقة على تعديل النظام الأساسي حسب المادة /11/ من النظام الأساسي، وبالتالي وافقت الهيئة العامة بالإجماع على زيادة رأس المال البالغ 2,700,000,000 ل.س بمبلغ وقدره 3,600,000,000 ل.س ليصبح بعد الزيادة مبلغاً وقدره 6,300,000,000 ل.س بشكل أسهم مجانية قيمة كل سهم /100/ ل.س من الأرباح المحققة لعام 2022.

7- عرض اقتراح مجلس الإدارة في تكوين احتياطات العام 2022:

تلي من قبل السيدة معاون المدير العام للشؤون المالية/ تخصيص احتياطي قانوني عن أرباح السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 بمبلغ /312,769,800/ ليرة سورية (بنسبة أقل من 10% من الأرباح السنوية نظراً لبلوغ الاحتياطي القانوني كما في 31 كانون الأول 2022 لنسبة 25% من رأسمال الشركة) وعطفاً على البند السابق سيتم تخصيص مبلغ /13,418,756/ ليرة سورية كاحتياطي اختياري.

❖ تمّ طرح البند السابع على الهيئة العامة للتصويت وتمّت المصادقة عليه بالإجماع.

8- إقرار مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وتوزيعها عن السنة المالية 2022:

تم طرح هذا البند من قبل السيد رئيس مجلس الإدارة: مكافآت أعضاء مجلس الإدارة عن أرباح العام 2022 بواقع 5% من الأرباح الصافية القابلة للتوزيع، إجمالي المكافآت المقترح توزيعها /205,094,276/ ل.س

صافي أرباح السنة	5,505,908,104
يخصم فروقات أسعار صرف غير محققة	(1,395,041,412)
يخصم مصاريف زيادة رأس المال صافي أرباح السنة المحققة	(8,981,160)
<u>صافي أرباح السنة المحققة</u>	<u>4,101,885,532</u>

مكافآت المجلس بواقع 5% من الأرباح الصافية المحققة 205,094,276

❖ تمّ طرح البند الثامن على الهيئة العامة للتصويت وتمّت المصادقة عليه بالإجماع.

9- إقرار بدلات الحضور المدفوعة خلال العام 2022 والبحث في بدلات الحضور الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة عن العام 2023:

تلي من قبل السيد رئيس مجلس الإدارة/ بلغت مصاريف سفر وتنقلات وهاتف مجلس الإدارة المدفوعة خلال العام 2022 مبلغ وقدره /7,683,196/ ليرة سورية.
بلغت إجمالي بدلات الحضور المدفوعة للعام 2022 للمهام مجلس الإدارة مبلغ وقدره /52,000,000/ ل.س، بواقع /1,500,000/ ل.س للعضو عن حضور الجلسة، /3,000,000/ ل.س لرئيس مجلس الإدارة عن حضور الجلسة.



- المقترح: رفع بدل الحضور لاجتماعات مجلس الإدارة من /1,500,000/ ل.س للعضو عن حضور الجلسة و/3,000,000/ ل.س لرئيس مجلس الإدارة إلى /3,000,000/ ل.س للعضو عن حضور الجلسة و/6,000,000/ ل.س لرئيس مجلس الإدارة.
 - لم يتم في أي وقت سابق إقرار أو دفع بدلات حضور اللجان المنبثقة عن المجلس.
 - المقترح: دفع بدل لأعضاء المجلس عن حضور اجتماعات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة بواقع /1,000,000/ للعضو أو لرئيس المجلس عن الجلسة.
- ❖ تمّ طرح البند التاسع على الهيئة العامة للتصويت وتمّت المصادقة عليه بالإجماع.

10- الاطلاع على التقرير النهائي المتضمن تكاليف تنفيذ المرحلة الأولى من بناء الإدارة العامة للمتحدة للتأمين في المزة وإبراء ذمة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية عن هذه المرحلة:

تلي من قبل رئيس مجلس الإدارة والسيد المدير العام:
وأفاد السيد المدير العام بأننا انتهينا من أعمال المرحلة الأولى للبناء الجديد وهي كانت عبارة عن الهدم والحفر والإنشاء، والتكاليف كانت قبل المرحلة الأولى هي شراء العقار والقسم الثاني هي مرحلة مرتبطة بعمليات الإنشاء.
1,300 مليار ل.س تتضمن شراء العقار بالإضافة إلى الرخص،
2,254 مليار ل.س تتضمن تكاليف تنفيذ المرحلة الأولى.

❖ تمّ طرح البند العاشر على الهيئة العامة للتصويت وتمّت المصادقة عليه بالإجماع.

11- بخصوص المرحلة الثانية من تنفيذ بناء الإدارة العامة للمتحدة للتأمين، إجازة توقيع العقد مع العارض الفائز الأقل سعراً بعد اتباع سلسلة الإجراءات الأصولية من اللجنة المكلفة واعتماد الهيئة العامة للصيغة المتبعة في المرحلة الأولى لنفس الموجبات:

تم طرح هذا البند من قبل رئيس مجلس الإدارة والسيد المدير العام:
بعد الانتهاء من أعمال المرحلة الأولى وبعد أن تم الاستلام الأولي لأعمال مرحلة البناء على الهيكل، باشرت الشركة فوراً بالتحضير لشروط المناقصة الخاصة بأعمال الإكساء وذلك بالتعاون مع جهاز الإشراف (شركة Target).
تم التشاور مع جهاز الإشراف بخصوص آلية العمل في المرحلة الثانية، وتمت التوصية من جهاز الإشراف على اتباع نفس الآلية المتبعة في المرحلة الأولى حفاظاً على ضمان استمرارية العمل وتنفيذ المقاول لجميع الالتزامات المفروضة عليه وبنفس الوقت الحصول على أفضل نتائج تنفيذ للدراسة وتوصيات جهاز الإشراف لجميع البنود الواردة بالمخططات.
بداية شهر شباط تم العمل على تحضير شروط المناقصة وتأهيل المقاولين المحتملين من قبل جهاز الإشراف وموافقة المالك، وتم الأخذ بعين الاعتبار عند اختيار المقاولين الذين سترسل لهم شروط المناقصة أن يكونوا على سوية فنية متقاربة.
تم تشكيل لجنة بموجب القرار رقم 57/ص ر م /122 تاريخ 2022/09/04، والمؤلفة من السيد مروان عفاكي - رئيس مجلس الإدارة، الدكتور عمار ناصر أغا - نائب رئيس مجلس الإدارة، السيد مالك البطرس - المدير العام، السيدة رولا معمر - معاون المدير العام

للشؤون المالية، السيد عبد الوهاب بويكي - مدير الشؤون الإدارية، السيد خالد الفهد ممثل المالك، ومدون أعمال محاضر اللجنة السيدة رانيا نوبلاتي - أمين سر اللجنة، وحددت مهمة اللجنة بالقيام بكافة الإجراءات الأصولية الخاصة بفض عروض مناقصة المرحلة الثانية.

تم فض العروض المالية من قبل اللجنة، وتم تزويد جهاز الاشراف بالعروض الفنية ليتم تقييمها فنياً، واجراء المقارنات اللازمة. بعد تزويد اللجنة بالتقييم الفني من جهاز الاشراف، تم إرسال العروض المالية ليتم الاطلاع عليها ومقارنتها، وبذلك تكون جميع الملفات موجودة لدى جهاز الاشراف.

قام جهاز الاشراف بإرسال التقييم النهائي الفني والمالي للعارضين الثالث. وبموجب الاجتماع الذي تم بين اللجنة المشكلة من الشركة وجهاز الاشراف تم استبعاد عرض العارض الثالث بسبب انخفاض تقييمه الفني من قبل جهاز الاشراف، وتم الاتفاق على البدء بالاجتماعات مع العارضين المتبقين كون التقييم الفني للشركتين متقارب، والعمل للوصول إلى أفضل سعر ممكن بما يخص أرباح وأنعاب المقاول. تم لاحقاً القيام بعدة جلسات للعارضين الاثنین وطلب كسر أسعار وتم بالنهاية الوصول إلى أقل سعر ممكن، ليتم اعتماد العرض المقدم من قبل شركة أثوريا لحصوله على علامة فنية جيدة من جهة ونظراً لكون العرض المالي المقدم من قبله هو الأقل من جهة أخرى.

وبناء عليه تم إرسال قرار اللجنة إلى مجلس الإدارة وبدوره قرر التعاقد مع شركة أثوريا.

طرح السيد مازن مرتضى والذي يملك /1,722,407/ سهماً أصالة ووكالة ما نسبته 6.379% سؤال مفاده لماذا لم يتم عرض المرحلة الأولى على الهيئة بهذه الآلية والموجبات التي تم شرحها؟

أجاب السيد رئيس مجلس الإدارة بأن العرض لأخذ العلم ولوضع الهيئة العامة بصورة طريقة العمل بظل الظروف الاستثنائية. كما أجاب الدكتور ادوار خولي على سؤال السيد مازن: في الحقيقة أن هذه الطريقة معتمدة في القوانين المعتمدة من الدولة وبالتالي ليس ثمة حاجة لإجازة ما قرره القانون.

❖ تم طرح البند الحادي عشر على الهيئة العامة للتصويت وتمت المصادقة عليه بالإجماع.

12- تفويض مجلس الإدارة بالتبرع لصالح صندوق دعم شهداء الوطن ومتضرري الزلزال وبما يتوافق مع مسؤوليتها الوطنية.

تم طرح هذا البند من قبل رئيس مجلس الإدارة:

للشركة المتحدة للتأمين واجب وطني ومسؤولية اجتماعية تجاه سورية وتجاه الشهداء ومتضرري الزلزال، وطلب منح التفويض بالتبرع لصالح صندوق الشهداء ومتضرري الزلزال حسب إمكانيات الشركة وتوافقاً مع مسؤولياتها الوطنية.

تقدم السيد مازن مرتضى بمداخلة طلب فيها وضع سقف للتبرعات خلال خطة العمل السنوية وطرحه على الهيئة العامة.



كما تقدم السيد شادي ديار بكرلي ممثل بنك بيمو بأن المسؤولية الاجتماعية عمل مقدس ويجب تحديد سقف من قبل الهيئة العامة باستثناء الحالات الاستثنائية وبنك بيمو يفضل وضع سقف.

وفي الرد تقدم السيد رئيس مجلس الإدارة بما يلي:

في العام الماضي تم تقديم 150 مليون ل.س لصندوق دعم الشهداء وأقترح أن يكون السقف كالعام السابق وذلك على ضوء النتائج والأرباح المحققة.

وأضاف السيد المدير العام أن التبرعات التي تمت في العام السابق هي مرتبطة بالأرباح الاستثنائية ونتائج عمل الشركة.

كما أجاب الدكتور ادوار خولي أنه في الوضع الحالي لدينا بعض الاستثناءات بسبب الواقع المعاش وبسبب الوضع الخاص للوضع العام من هنا تنعقد مسؤولية الأشخاص الطبيعيين ومن باب أولى الأشخاص الاعتباريين لمعالجة هذه الحالة، فالتحديد السلفي صحيح ولكن هذا لا يعيق مجلس الإدارة في معالجة أي حالة طارئة على أن يحصل الأخير على الموافقة اللاحقة التي تقوم مقام الإجازة السابقة، أي عندما لا توافق الهيئة العامة على فعل قام به مجلس الإدارة فيتحمل أعضاؤه المبلغ غير الموافق عليه من حسابهم الشخصي بهذا التبرع بحسبان أن التبرع إنما يعالج حالة طارئة وغير قابلة للتحديد سلفاً.

وبذلك تقرر الموافقة على تخصيص مبلغ /195/ مليون ل.س كحد أعلى للتبرع لصندوق دعم الشهداء ومتضرري الزلزال وذلك على ضوء النتائج والأرباح المحققة.

❖ تمّ طرح البند الثاني عشر على الهيئة العامة للتصويت وتمّت المصادقة عليه بالإجماع.

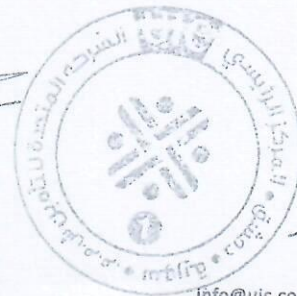
13- تعديل البند رقم 4 للمادة 23 من النظام الأساسي الخاصة بصلاحيات مجلس الإدارة ليصبح:

"بما لا يتعارض مع قوانين وأنظمة هيئة الإشراف على التأمين، لمجلس الإدارة الحق في الاستدانة وشراء وبيع الأصول ورهنها والتصرف بها والتنازل عنها وعن الرخص والامتيازات الممنوحة لها وتقديم الكفالات بما لا يتجاوز مبلغ ثمانية مليارات ليرة سورية." ويستثنى منها المبلغ المدفوع لشراء العقار رقم 5/4209 شركسية بقيمة /3.5/ مليار ل.س.

تم طرح هذا البند من قبل السيد رئيس مجلس الإدارة /رفع صلاحيات المجلس وفقاً لهذا البند من 5 مليار إلى 8 مليار والموافقة على تعديل بند النظام الأساسي لضرورات العمل وإعطاء الصلاحية لمجلس الإدارة في صرفه وفق الحاجة، ويستثنى منها المبلغ المدفوع لشراء العقار رقم 5/4209 شركسية بقيمة /3.5/ مليار ل.س الذي تم شراؤه في وقت سابق خلال العام 2023 نظراً لضرورة تنوع القنوات الاستثمارية للشركة، حيث أن هذا الاستثمار يحمي أصول الشركة ويعد قناة استثمارية جديدة تضيف عائداً على ربحية المساهمين، أخذين بعين الاعتبار أنه لا يوجد أي استثمار عقاري للشركة حتى تاريخه.

تقدم السيد مازن مرتضى بالمدخلة التالية:

إن هيئة الإشراف على التأمين أو أي هيئة ناظمة هي فقط تصدر قرارات تنظيمية وتوجيهات أما رئيس الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء هم أصحاب الحق بإصدار القوانين والمراسيم



أجاب الدكتور ادوار خولي على طرح السيد مازن وأفاد صحيح أن كل القرارات الصادرة عن الجهات الإدارية ليست بقوانين ولكن هيئة الإشراف تستمد المشروعية في قراراتها من صك احداثها وفيما تضمنه من مهام أنيطت بها.
كما تقدم السيد مازن مرتضى بمدخلة ثانية أفاد فيها أن الهيئة العامة هي أعلى سلطة ووجدت من أجل الحد من أي خطورة على الشركة ولم نر أي خطة معروضة للحفاظ على أموال الشركة وتخوف من حدوث مطالبات تعجز الشركة عن سدادها الأمر الذي يفضي إلى بيع أصول الشركة أو تراكم الديون وطلب أن يتم رفع السقف استثنائياً إلى 8 مليار لسنة واحدة.
وفي الرد تقدم السيد رئيس مجلس الإدارة بما يلي:

الأخطار موزعة على شركات إعادة التأمين والإدارة التنفيذية والمالية تقوم بدراسة دائمة للحفاظ على السيولة اللازمة ودراسة الأخطار أخذة بعين الاعتبار كل احتياطات واجب وتضع مجلس الإدارة بالصورة بشكل دائم مع بيان احتساب مخاطره.
وطرح رفع صلاحيات الصرف من أجل إكمال عملية إكساء البناء الجديد للشركة، أما فيما يتعلق بالسيولة فالمحافظة الاستثمارية للشركة في سوق الأوراق المالية أكثر من 8 مليار ليرة سورية.

وأضاف السيد المدير العام نحن كإدارة تنفيذية نطمئن جميع المساهمين من خلال الاطلاع على النتائج في السنوات السابقة.

وأما عن بيع أصول الشركة من أجل دفع المطالبات فهو أمر لم ولن يحصل، كما أن احتياطات التأمين التي تم أخذها هي احتياطات عالية وحتى تاريخ اليوم لم يتم تحرير أي مبلغ له علاقة بمطالبات التأمين الإلزامي على الرغم من تحرير الاحتياطي في معظم الشركات وخاصة في الدعاوي القضائية المرفوعة على الشركات في المناطق المعطلة فيها المحاكم، ونحن كمتحدة للتأمين حافظنا على الاحتياطي الفني محتفظين بوضع آمن للشركة والمساهمين.

وبشأن التفويض ورفع صلاحيات المجلس فإنه بسبب قرار لجنة البناء للعمل بأسرع وقت ممكن على شراء أكبر قدر ممكن من مواد الإكساء، وذلك تحاشياً لارتفاع الأسعار ومن المتوقع أن أكبر مبلغ سيتم صرفه على عمليات الإكساء سيكون خلال العام الجاري وذلك وفقاً للخطة الموضوعة لعملية الإكساء.

واقترح الدكتور ادوار خولي إضافة عبارة المتعلقة بالبناء.

كما أضاف مندوب وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك السيد نعيم عنتر بأن هذا التفويض هو محدد فقط لسنة واحدة وبذلك يصبح البند على الشكل التالي بعد التعديل:

"بما لا يتعارض مع قوانين وأنظمة هيئة الإشراف على التأمين، لمجلس الإدارة الحق في الاستدانة وشراء وبيع الأصول ورهنها والتصريف بها والتنازل عنها وعن الرخص والامتيازات الممنوحة لها وتقديم الكفالات بما لا يتجاوز مبلغ ثمانية مليارات ليرة سورية بما يخص بناء المقر الجديد ولمدة عام واحد فقط اعتباراً من تاريخ 2023/04/30".

❖ تمّ طرح البند الثالث عشر بعد التعديل وتعديل النظام الأساسي وفقاً لذلك على الهيئة العامة للتصويت وتمّت المصادقة عليه بالإجماع.

14- الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة للتعاقد وفقاً للمادة 152/ من قانون الشركات:

تم طرح هذا البند من قبل رئيس مجلس الإدارة كما يلي:



تنص المادة/152/ من قانون الشركات على: ((لا يجوز أن يكون لأي من أعضاء مجلس الإدارة أو للأشخاص الذين يقومون بتمثيل الشركة، مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والمشاريع التي تعقد مع الشركة أو لحسابها إلا إذا كان ذلك بموجب ترخيص تمنحه الهيئة العامة)).

ونظراً لكون الشركة التجارية المتحدة للتأمين اللبنانية مساهمة في شركتنا وتعمل خارج الأراضي السورية وليس لديها أي مساهمات في شركات التأمين السورية الأخرى، واستقر التعامل معها منذ سنوات في مجال إعادة التأمين وهو ما يشكل دعماً أساسياً للشركة في هذه الفترة نتيجة الصعوبات الناجمة عن العقوبات.

وطلبت الشركة من الهيئة العامة الترخيص بالتعامل معها في مجال إعادة التأمين والدعم الفني.

و افقت الهيئة العامة على منح الترخيص بالإجماع لمدة عام من تاريخ الاجتماع.

كما طرح رئيس مجلس الإدارة على الهيئة واقع الشرك بنك بيمو السعودي الفرنسي في ضوء مساهمته في الشركة السورية العربية للتأمين وهي شركة منافسة وحصته فيها تبلغ ٣١٪ وتزيد عن مساهمته بشركتنا والتي تبلغ ٢٣٪ والتي تجيز له تعيين شخص أو أكثر بمجلس الإدارة بموجب المادة 140 من قانون الشركات والتي تنص على ((يجوز أن ينص النظام الأساسي على منح المساهم الذي يملك ما لا يقل عن 10% من أسهم الشركة الحق بتعيين عضو أو أكثر في مجلس الإدارة بنسبة ما يملكه.....)).

وبما أن بنك بيمو يملك أكثر من 10% في شركتنا وله حق تعيين عضو في مجلس الإدارة أو الترشح لعضوية مجلس الإدارة إلا أن ذلك يحتاج لترخيص تمنحه الهيئة العامة بدلالة البند ١/ من المادة ١٥٢ من قانون الشركات، ولذلك فإننا نطرح الترخيص له بالتعيين أو الترشح، بعد أن بينا لكم واقع مساهمته في شركة منافسة وبنسبة أكبر فضلاً عن حصته في بنك الائتمان الأهلي الشرك أيضاً بالشركة السورية العربية للتأمين وهو ما يقيم حالة تعارض المصالح مما اقتضى إعلام الهيئة ابتداء بهذا الواقع المستجد ولكي يتم تعيين أو ترشيح بنك بيمو لعضوية مجلس الإدارة فنعرض الأمر على الهيئة العامة بشأن منح الترخيص له أو منعه.

تقدم الدكتور رافد محمد مدير عام هيئة الإشراف على التأمين بالقول بأن البنك يحق له أن يساهم بأكثر من شركة تأمين ولكن لا يحق له التمثيل بمجلس الإدارة إلا بشركة واحدة.

وأجاب مستشار مجلس الادارة ادوار خولي أن الموضوع لا يتعلق بحقه بالترشح أو التعيين وإنما بالترخيص له من الهيئة العامة بممارسة هذا الحق في ضوء المعروض من رئيس مجلس الإدارة لجهة تعارض المصالح ووجوبية الحفاظ على سرية المعلومات غير القابلة للنشر.

وأضاف مندوب وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك السيد نعيم عنتر أنه ورد كتاب من مجلس الدولة بأن الرخصة الممنوحة بالتعيين المنصوص عليها في المادة/140/ من قانون الشركات النافذ ليس من شأنها تعطيل القيد الوارد في الفقرة 4/ من المادة 152 من قانون الشركات المذكور مالم تقرر الهيئة العامة للشركة خلاف ذلك وتلا نص المادتين:

المادة 140 من قانون الشركات ((يجوز أن ينص النظام الأساسي على منح المساهم أو المساهمين الذين يملكون ما لا يقل عن 10% من أسهم الشركة الحق بتعيين عضو أو أكثر بمجلس الإدارة بنسبة ما يملكون من أسهم على أن يتزل عددهم من مجموع اعضاء مجلس الإدارة وان لا يتدخل أو يتدخلوا في انتخاب الاعضاء الباقين ويمنع من أية كسور عند احتساب عدد اعضاء مجلس الإدارة الذي يحق للمساهم طلب تعيينهم وفقاً لما سبق بياناً))



والفقرة 4 من المادة 152 من قانون الشركات تنص على ((لا يجوز لأي من أعضاء مجلس الإدارة أو للأشخاص المكلفين بتمثيل الشركة ان يشتركوا في إدارة شركة مشابهة أو منافسة لشركتهم أو أن يتعاطوا تجارة مشابهة أو منافسة لها إلا إذا حصلوا على ترخيص يحدد كل سنة)).

كما تقدم السيد مازن مرتضى بمداخلة وهي إن وجود عدة مساهمين في عدة شركات تأمين ووجودهم بمجلس إدارة إحدى الشركات يحتم عليه السرية.

وأجاب الدكتور خولي على مداخلة السيد مازن بأن الغاية من الحظر هو تضارب المصالح وعدم تسريب المعلومة فالغاية من النص ليست قاصرة على التمثيل بل تمتد إلى المصلحة بسرية المعلومات غير القابلة للنشر.

وأضاف السيد المدير العام بأنه لن يكون لدى الإدارة التنفيذية الأرباحية في عرض خطط العمل بوجود عضو مجلس إدارة لديه مصلحة راجحة بشركة تأمين منافسة أخرى.

وتقدم السيد شادي ديار بكرلي ممثل بنك بيمو بمداخلة مفادها أن استثمار بنك بيمو بالمتحدة أو بشركة تأمين أخرى هو نشاط استثماري فالبنك ليس لديه مصلحة بارتفاع أرباح شركة على حساب شركة أخرى ومن مصلحة البنك ربح أسهم الشركتين وليس من مصلحته ربح شركة على حساب الأخرى، فالبنك لم يوقع عقود تأمين مع المتحدة ولا مع السورية العربية للتأمين فمصلحته كانت مع شركة أخرى.

كرر رئيس مجلس الإدارة السيد مروان عفاكي باعتباره رئيس هيئة عامة ويحمل ما نسبته 10% من أسهم الشركة أصالة ووكالة تحفظه على وجود بنك بيمو على مجلس إدارة الشركة المتحدة، كما عارض الترخيص لبنك بيمو في التصويت الجاري ما نسبته 54% من حملة الأسهم الحاضرين أي ما يعادل 14,320,902 سهماً وسنداً لنصاب الهيئة العامة وفق المادة 171/ من قانون الشركات التي توجب تحقق القرار بنسبة ثلثي عدد الأسهم الحاضرين، وحيث أنه لم يتحقق نصاب القرار وبالتالي لم يتم منح الترخيص.

وكررت هيئة الإشراف على التأمين اعتراضها على طرح هذا الموضوع وبالتالي عدم قانونية إجراء التصويت وأن حل هذا الموضوع له طرق يكفلها القانون والنظام الأساسي للشركة وبمنتهى الوضوح.

واعترضت هيئة الأوراق المالية على قانونية التصويت في هذا البند بينما وافقت وزارة التجارة الداخلية وأكدت على ضرورة التصويت وصحته.

قدمت مندوبة هيئة الأوراق والأسواق المالية السيدة شذى حمندوش تحفظها على طريقة عرض الموضوع لأن رئيس مجلس الإدارة وجه الهيئة العامة على عدم منح الترخيص لبنك بيمو.

عارض السيد جود جويد بصفته مساهماً والذي يملك أصالة ووكالة ما نسبته 9.5% هذا التحفظ لعدم صحته واقعياً وأنه لم يرد في الكلام أي توجيه.

كما أوضح رئيس الجلسة السيد مروان عفاكي أن ما ورد في كلامه ليس بشيء توصيف للحالة ولا يعد ذلك توجيهاً بل من واجبه أن يحيط الهيئة العامة علماً فيما يترتب على قرارها بمنح الترخيص لبنك بيمو.



وقدم مستشار مجلس الإدارة مداخلة حول التصويت تضمنت أننا أمام مشكلتين الأولى هي أن هيئة الإشراف على التأمين وهيئة الأوراق المالية لم تجز التصويت على هذا البند بينما أجازته مندوب وزارة التجارة وحماية المستهلك حيث أن الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة هو من البنود المدرجة في جدول الأعمال ووفقاً لقانون الشركات.

والثانية أن 54% من حملة الأسهم اعترضوا على وجود بنك بيمو بعضوية مجلس الإدارة، واقترح عرض الأمر على المرجع القانوني المختص لحل الخلاف.

وتقدم ممثلي ورثة المرحوم الدكتور غيث فرعون بمداخلة بأنهم متوافقين مع مخاوف مجلس الإدارة من تواجد بنك بيمو كعضو بمجلس الإدارة لتضارب المصالح وهذا القرار من صلاحيات الهيئة العامة كونها أعلى سلطة في الشركة.

وتقدم السيد مازن مرتضى بمداخلة بأنه كان يجب عند ادراج البند 14 بجدول الأعمال يجب أن يكون واضح وإذا كنا نريد استثناء بنك بيمو يجب أن يتم ذكر الأسباب ووضعها بجدول الأعمال.

ورد المستشار على ذلك بأن هذا الطرح لا يخرج عن كونه وجهة نظر ، ولم يأت نص قانوني يسعفه بحسبان أن الهيئة العامة تملك بكل الأحوال الترخيص من عدمه ، وأضاف معلقاً لجهة التوجيه المنسوب لرئيس الجلسة بأن التوجيه يكون لمن له ولاية كالتابع للمتبع وهو لا يستقيم مع الحالة المعروضة، أما تخوفه لجهة تضارب المصالح فيأتي في إطاره المشروع قانوناً وحرصاً على الشفافية وفيصل القضية هو : هل ترخص الهيئة العامة لبنك بيمو للتعاقد وفق المادة 152 من قانون الشركات مع قيام هذه الحالة أم لا وقد قالت كلمتها بهذا الشأن بالتصويت الجاري .

وأمام الخلاف في الرأي حول صحة التصويت على هذا البند من عدمه فهو أمر متروك للمرجعية الوصائية ومن بعدها لحكم القانون.

❖ وفي ضوء هذه المنازعة والخلاف بين الرأيين وإصرار كل طرف على موقفه، وهل عدم الترخيص للتعاقد وفقاً للمادة 152 من قانون الشركات النافذ من شأنه تعطيل الرخصة الممنوحة للتعين المنصوص عليها في المادة 140 من قانون الشركات أم لا، فقد تقرر عرض الأمر على الجهات الوصائية للبت فيها (بما فيها وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وهيئة الإشراف على التأمين وهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية).

15- انتخاب مجلس إدارة لولاية جديدة مؤلفة من خمسة أعضاء بدلاً من سبعة حسب البند أ/ من المادة 14/ من النظام الأساسي.

تم طرح هذا البند من قبل السيد رئيس الجلسة:

طلب السيد ممثل بنك بيمو ووفق الكتاب الموجه للشركة اعتماد تعيين السيد شادي ديار بكرلي ممثلاً له في مجلس الإدارة وهو سيتمتع عن التصويت.



وإذ فتح رئيس الجلسة باب الترشيح لأربعة مقاعد فتقدم كل من:

مروان عفاكي والدكتور عمار ناصر آغا والسيد جود جويد والسادة الشركة التجارية المتحدة للتأمين ممثلة بالسيد عبدو خوري بطلبات ترشيح لعضوية مجلس إدارة الشركة المتحدة للتأمين لولاية جديدة ولم يترشح سواهم.

فأعلن رئيس الجلسة فوزهم لعضوية مجلس الإدارة بالتركية لولاية مدتها أربع سنوات مدتها من تاريخ الاجتماع.

وحيث لم يبق شيئاً في جدول الأعمال دون مناقشة، فقد أعلن رئيس الجلسة اختتام أعمال الهيئة العامة في تمام الساعة الخامسة والنصف من بعد ظهر يوم الأحد الواقع في 2023/04/30، وتم تنظيم المحضر وتوقيعه أصولاً، لتودع نسخة منه في سجل الهيئات العامة للشركة ونسخة مصدقة عنه لدى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

مراقبا التصويت

د. عمر حسيني

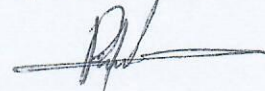


د. وليد الأحمر



مدون وقائع الجلسة

المحامية رهنف الرفاعي



مندوباً وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك

السيد مصطفى إسماعيل



السيد نعيم عنتر



مندوبية هيئة الإشراف على التأمين

الآنسة عبير ميخائل



رئيس الهيئة العامة

السيد مروان عفاكي

